مجلة العلوم القانونية و الاجتماعية

Journal of legal and social studies

Issn: 2507-7333

Eissn: 2676-1742

مساهمة المجتمع المدني في تجسيد الحكم الراشد المحلي في الجزائر:

الواقع والتحديات

The contribution of civil society to the embodiment of good local governance in Algeria:reality and challenges

الأمين سويقات *

جامعة قاصدي مرباح ورقلة (الجزائر)،dz.lamine@univ-ouargla.Souigat

تاريخ ارسال المقال: 2023/03/24	تاريخ القبول: 2023/05/01	تاريخ النشر: 2023/06/01

*المؤلف المرسل

الملخص:

تعتبرا لجزائر من بين الدول التي قامت بعدة خطوات لإرساء قواعد الحكم الراشد على المستوى المحلي – خاصة – منذ الإصلاحات التي باشرتها سنة 2012 من خلال تمكين تنظيمات المجتمع المدني من الاضطلاع بدور هام في تسيير الشؤون العمومية ، ويتجلى ذلك خاصة في قانوني البلدية و الولاية.

الكلمات المفتاحية: الحكم الراشد ؛. المجتمع المدني ؛ الديمقراطية التشاركية ؛ الدستور

Abstract :

Algeria is among the countries that took steps towards establishing the basis of good governance, especially at the local level. Since 2012 the country proceeded some reforms through empowering the civil society organizations to perform a major role in managing the public interests on the local level according to good governance criteria, which is reflected in the laws of municipal and state (wilaya).

Keywords: civil societ؛good governance؛ participatory democracy؛ constitution.

مقدمة :

أثبتت التجارب الديمقراطية المختلفة عجز الديمقراطية النيابية على تحقيق مبادئ الحكم الراشد على المستوى المحلي ، ولذلك كان من الواجب إشراك تنظيمات المجتمع المدني باعتبارها تمثل أكبر عدد ممكن من المواطنين في تسيير الشأن المحلي لتحقيق أهداف الحكم الراشد.

ولمقاربة التجربة الجزائرية في هذا المجال نطرح في هذه الورقة البحثية الإشكالية التالية :

إلى أي مدى تساهم تنظيمات المجتمع المدني في تكريس الحكم الراشد على المستوى المحلي في الجزائر ؟

سنحاول الإجابة على الإشكالية باعتماد الفرضيات التالية :

- تشكل المنظومة القانونية الإطار المحدد لمساهمة المجتمع المدني في تكريس الحكم الراشد المحلي .
- ساهمت مبادرات الإصلاح في ظل التعديل الدستوري 2020 في تعزيز دور المجتمع المدني في إرساء مبادئ الحكم الراشد المحلي .
- اثبتت الممارسة الميداني وجود معوقات عديدة تحول دون اضطلاع المجتمع المدني بدوره في إرساء مبادئ الحكم الراشد المحلي .

ستعتمد الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لتحليل واقع مساهمة المجتمع المدني في الحكم الراشد على المستوى المحلي في التجربة الجزائري مستعينة بالاقتراب القانوني .

وتهدف إلى دراسة وتحليل التجربة الجزائرية في مجال مشاركة المجتمع المدني في تسيير الشأن المحلي ، من خلال الآليات التي أتاحها المشرع ومدى نجاعة هذه الآليات ، مع التركيز على الاختلالات التي تعيق هذه المساهمة و اقتراح حلول عملية تتماشى مع الاصلاحات التي جاء بها التعديل الدستوري لسنة 2020.

المبحث الاول : المفاهيم الاساسية :

لا بد من ضبط بعض المفاهيم التي ستستعمل في الدراسة وهي : المجتمع المدني ، الحكم الراشد ، الميزانية التشاركية.

1 . المجتمع المدني : تعددت تعريفات المجتمع المدني إلا أن من أهمها تعريف البنك العالمي الذي يعرف المجتمع المدني بأنه :" مجموعة التنظيمات التطوعية التي تملأ المجال بين الأسرة والدولة وتعمل على تحقيق المصالح المادية والمعنوية لأفرادها، وذلك في إطار الالتزام بقيم ومعايير الاحترام والتراضي والتسامح والقبول بالتعددية والإدارة السلمية للخلافات والنزاعات ".[1]

2 . الحكم الراشد : تعدد تعريفات الحكم الراشد ومن أهمها تعريف صندوق النقد الدولي الذي يعرف الحكم الراشد بأنه " الطريقة التي بواسطتها تسيرها السلطة الموارد الاقتصادية والاجتماعية لمنظمة ما لخدمة التنمية باستخدام طرق فعالة في التسيير بأقل التكاليف وتحقيق أكبر المنافع "[2]

3 .الميزانية التشاركية : تعرف الميزانية التشاركية بأنها " الآلية التي يساهم من خلالها المواطنون في مسار أخذ القرار المتعلق بكيفية صرف جزء أو كل الميزانية المتاحة لعملية المشاركة ، وهي بذلك التجسيم الأصيل للديمقراطية المباشرة ، حيث تتاح للسكان من خلالها ان يقرروا مآل الاموال المرصودة وفق حاجاتهم وتطلعاتهم مع التزام الهيئات المنتخبة بتنفيذ ما تم اقراره من طرفهم " .[3]

المبحث الثاني :آليات مساهمة المجتمع المدني في تكريس الحكم الراشد المحلي في التجربة الجزائرية

سنحاول تحديد أهم الآليات العملية التي تتيح لتنظيمات المجتمع المدني فرصة القيام بدوره من أجل ترسيخ الحكم الراشد على المستوى المحلي ومجالات تدخله بضبط الإطار القانوني المؤطر للعملية ، من خلال مطلبين أساسيين هما :

- آليات مساهمة المجتمع المدني على مستوى البلدية
- آليات مساهمة المجتمع المدني على مستوى الولاية

المطلب الاول آليات مساهمة المجتمع المدني على مستوى البلدية

من أهم الإصلاحات التي جاء بها قانون البلدية ولها علاقة مباشرة بدور المجتمع المدني ، تكريسه للديمقراطية التشاركية ، بتوسيع مشاركة المواطنين في تسيير شؤونهم على المستوى المحلي ، من خلال توسيع استشارتهم في تحديد أولويات التنمية المحلية في البلدية والولاية في ظل الشفافية .[4]

جاء القانون 11 – 10المؤرخ في 22 يونيو 2011 المتضمن قانون البلدية لتكريس المشاركة والشفافية ، حيث نصت المادة الثانية منه صراحة على أن البلدية هي القاعدة الإقليمية اللامركزية ومكان لممارسة المواطنة ، وتشكل إطار مشاركة المواطن في تسيير الشؤون العمومية . وخصص القانون بابا كاملا سماه : مشاركة المواطنين في تسيير شؤون البلدية ، يتضمن أربعة مواد وهي 11 و 12 و 13 و 14 ، فالمادة 11 تنص على أن " تشكل البلدية الإطار المؤسساتي لممارسة الديمقراطية على المستوى المحلي والتسيير الجواري ". أما المادة 12 فجاء فيها: " .. يسهر المجلس الشعبي البلدي على وضع إطار ملائم للمبادرات المحلية التي تهدف إلى تحفيز المواطنين وحثهم على المشاركة في تسوية مشاكلهم وتحسين ظروف معيشتهم ".وأعطت المادة 13والمادة 36 لرئيس المجلس الشعبي البلدي وللجان

المختصة المشكلة للمجلس على التوالي الحق في استشارة أي مواطن باستطاعته أن يفيد المجلس بمعطيات وإضافات تساهم في اتخاذ القرارات المناسبة.

ولضمان الشفافية و المراقبة نصت المادة 14 على أنه:"يمكن لكل شخص الاطلاع على مستخرجات مداولات المجلس الشعبي البلدي وكذا القرارات البلدية ، ويمكن لكل شخص ذي مصلحة الحصول على نسخة منها كاملة أو جزئية على نفقته" .كما عمل المشرع على ضمان علنية الجلسات حيث جاء في المادة 26 : "جلسات المجلس الشعبي البلدي علنية . وتكون مفتوحة لمواطني البلدية ولكل مواطن معني بموضوع المداولة ".[5]

وللتأكيد على ضرورة إعلام المواطنين بتاريخ الجلسات نصت المادة 22 على أن : " يلصق جدول أعمال الاجتماعات عند مدخل قاعة المداولات وفي الأماكن المخصصة لإعلام الجمهور ، بمجرد استدعاء أعضاء المجلس الشعبي البلدي ". أما المادة 11 فتؤكد على أن " يتخذ المجلس الشعبي البلدي كل التدابير لإعلام المواطنين بشؤونهم واستشارتهم حول خيارات وأولويات التهيئة العمرانية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ."كما يمكن للمجلس الشعبي البلدي تقديم عرض عن نشاطه السنوي أمام المواطنين. [6]

وحرص المشرع على إرساء قاعدة عامة لتكريس الشفافية في ما يتعلق بتنفيذ القرارات حيث أكد على عدم قابلية تنفيذ قرارات البلدية إلا إذا تم إعلام الأطراف المعنية بها عن طريق النشر في الحالات التي يكون فيها القرار متضمنا لأحكام عامة ، أو بعد إشعار فردي عن طريق أي وسيلة قانونية في حالة ما إذا كان القرار يمس مركزا فرديا للجان المختصة المشكلة للمجلس فالمادة 98 فرضت على رئيس المجلس الشعبي البلدي إرسال نسخة من قرارات المجلس إلى الوالي خلال 48 ساعة ، كما نصت على وجوب إلصاقها للجمهور في اللوحات المخصصة لذلك [7]

المطلب الثاني : آليات مساهمة المجتمع المدني على مستوى الولاية

كما هو الحال بالنسبة للبلدية ، ونظرا لكون مؤشرات الحكم الراشد على مستوى الولاية كثيرة ، فإن أهم المؤشرات التي وردت في قانون الولاية ولها علاقة مباشرة بدور المجتمع المدني هما مؤشر المشاركة ومؤشر الشفافية .[8]

جاء في المادة 36 من قانون الولاية :"يمكن للجان المجلس الشعبي الولائي دعوة كل شخص من شأنه تقديم معلومات مفيدة لأشغال اللجنة بحكم مؤهلاته أو خبرته .

أما المادة 18 إنها تفرض إلصاق جدول أعمال المجلس الشعبي الولائي فور استدعائه عند مدخل قاعة المداولات وفي الأماكن الخاصة بالملصقات المخصصة للجمهور وفي مقر الولاية والبلديات التابعة لها وفي الموقع الالكتروني للولاية أو المجلس .

أما المادة 26 من قانون الولاية فقد نصت على أن تكون جلسات المجلس الشعبي الولائي علنية ، كما أعطت المادة 27 لرئيس المجلس الشعبي الولائي الحق في طرد أي شخص ليس عضوا في المجلس إذا رأى أنه يخل بحسن سير المناقشات بعد إعذاره ، بمعنى أن أي كل مواطن يحق له حضور الجلسات العامة والعلنية بشرط الالتزام بآدابها ، وهذا ما يجسد فعلا مبدأ الشفافية ويمكن السلطة الشعبية من مراقبة عمل هيئة المداولة على المستوى الولائي .

أما المادة 32 فإنها أعطت الحق لكل مواطن في الاطلاع على محاضر مداولات المجلس الشعبي الولائي وأن يحصل على نسخة منها كاملة أو جزئية على نفقته .[9]

وحتى في مرحلة انتخاب رئيس المجلس الشعبي الولائي فإن المادة 60 ألزمت المكتب المؤقت بإلصاق محضر النتائج النهائية لانتخاب رئيس المجلس فير مقر الولاية والبلديات والملحقات الادارية والمندوبيات البلدية وهو ما يجسد مبدأ الشافية .[10]

وتجدر الإشارة الى أن لمجالس الشعبية والولائية لا يمكنها أن تحقق أهدافها عن طريق تكريس مبدأ المشاركة إلا إذا التزمت بما يلي :

- الانصات والحوار البناء مع كل الشركاء .
- الالتزام الذي يكون نتيجة حتمية للتواصل الفعال بين الهيئات المنتخبة والمواطنين .
- دقة القرارات ووضوحها .[11]

المبحث الثالث : تقييم التجربة الجزائرية في مجال إشراك المجتمع المدني في تكريس الحكم الراشد المحلي ومحاولات الإصلاح

يسعى صناع القرار إلى سن التشريعات القانونية من أجل تحقيق الأهداف المنشودة ، إلا أن الواقع في كثير من الأحيان يكشف الكثير من العيوب عند الممارسة الميدانية ، منها ما يعود إلى التشريعات ومنها ما يعود لمعيقات يفرضها الواقع .

فإذا كان قانون البلدية وقانون البلدية قد أتاحا العديد من الآليات القانونية التي تسمح لتنظيمات المجتمع المدني بالمساهمة في إرساء مبادئ الحكم الراشد على المستوى المحلي ، فإن الممارسة الميدانية أثبتت محدودة مشاركتها في تسيير الشأن المحلي والتكفل بانشغالات المواطنين .

فما هو واقع هذه المساهمة وما هي أهم الإصلاحات التي قامت بها السلطة لتقويم الإختلالات وتذليل العقبات التي تحول دون تحقيق الأهداف المنشودة .

المطلب الاول :واقع مشاركة المجتمع المدني في تسيير الشأن المحلي : لعبت الجمعيات دورا مهما في مشاركة المواطنين في مختلف المجالات من خلال برامجها السنوية التي تمكن شريحة كبيرة من المواطنين من لعب دورها في مختلف المجالات ومشاركة المسؤولين المحليين على تسطير البرامج وتنفيذها لكن صعوبات عديد تحول دون قيامها بدورها على أحسن وجه أهمها :

- النصوص القانونية لا تتكلم صراحة على منظمات المجتمع المدني ولكنها تتكلم عن مساهمة المواطنين .
- إن أقتصار مشاركتهم في المجالس المحلية على مجرد الحضور دون إبداء الرأي وتقديم المقترحات يحول دون المساهمة الفعالة لهذه التنظيمات .
- اعتماد مختلف الجمعيات في تمويلها بنسبة كبيرة على المساعدات التي تقدمها تحد من حريتها واستقلاليتها.
- الآليات المعتمدة غير كافية.
- وجود بيروقراطية وفساد على مستوى الإدارة المحلية يعيق مساهمة المجتمع المدني.

وهذا ما أكدته الدراسة الميدانية لعينة من جمعيات المجتمع المدني بولاية غرداية ، حيث توصل الباحث "باحمد بن صالح با علي وسعيد " للنتائج التالية :

52,38 % يرون أن الإدارة المحلية تضع قيودا إدارية وتنظيمية وأمنية و مالية على الجمعيات.

28,57 % يرون أن الإدارة المحلية تضع قيودا إدارية وتنظيمية وأمنية و مالية على الجمعيات نوعا ما.

71,43 % يرون أن السلطات الممنوحة للمجالس المحلية المنتخبة غير كافية لإضفاء الديمقراطية وتثمين أولوية المواطن.

67,86 % يرون عدم كفاية الأدوات الرقابية الحالية لضمان قانونية وشفافية أداء المجالس المحلية.

71,43 % يرون وجود فساد في أداء أعوان الإدارة المحلية.

14,28 % يرون وجود فساد في أداء أعوان الإدارة المحلية إلى حد ما.

51,19 % يرون أن المجالس المحلية المنتخبة غير قادرة على التقليل من نسبة الفساد في الإدارة المحلية .

90,48 %يؤيدون حضور المواطنين لاجتماعات المجالس المنتخبة.

52,38 %يرون أن حضور المواطنين لاجتماعات المجالس المنتخبة غير كاف.

45,23 % يرون أن الطريقة المثلى لتحقيق الديمقراطية التشاركية هي مشاركة الجمعيات في تخصيص وإنفاق الميزانية البلدية والولاية.

41,66 % يرون أن الطريقة المثلى لتحقيق الديمقراطية التشاركية هي المشاركة ي وضع الخطط والبرامج القطاعية. 12

المطلب الثاني : مبادرات تعزيز دور المجتمع المدني قبل دستور 2020

نظرا للنقائص التي حالت دون مشاركة المواطنين وتنظيمات المجتمع المدني في تسيير الشؤون العمومية على المستوى المحلي وفق متطلبات الحكم الراشد قامت الجزائر بعدة مبادرات لتصحيح هذه الاختلالات ومن أهمها :

- الطبعة الثالثة للقاءات الجزائرية الفرنسية لرؤساء البلديات ومسؤولي الجماعات الاقليمية المنعقدة بالجزائر يومي 25 و 26 ماي 2016
- لقاء الحكومة – الولاة يومي 12 و 13 نوفمبر 2016.
- تنظيم دورات تكوينية لفائدة رؤساء المجالس الشعبية البلدية حول الديمقراطية التشاركية

الطبعة الثالثة للقاءات الجزائرية الفرنسية لرؤساء البلديات ومسؤولي الجماعات الاقليمية المنعقدة بالجزائر :

للاستفادة من التجربة الفرنسية في تسيير الجماعات المحلية في جميع المجالات ومن بينها ما يتعلق بتجسيد الديمقراطية التشاركية ، سواء من حيث القوانين التي تحكم العملية أو من حيث الممارسة الميدانية ،وكيفية إشراك تنظيمات المجتمع المدني نظمت وزارة الداخلية والجماعات لمحلية الطبعة الثالثة للقاءات الجزائرية الفرنسية لرؤساء البلديات ومسؤولي الجماعات الإقليمية المنعقدة بالجزائر يومي 25 و 26 ماي 2016 . التي جاءت لتكريس التعاون بين البلدين في هذا المجال الذي تجسد منذ ثمانينيات القرن الماضي في ما يقارب الخمسين اتفاقية تعاون بين

الجماعات الإقليمية في البلدين.حيث تمت دعوة بعض المنتخبين المحليين لتنشيط الورشات بمداخلات تتناول الموضوع من منظور محلي بالتركيز على الجانب العملي وعرض تجربة الجماعة الإقليمية التي يمثلونها .

- ناقش المشاركون عدة محاور من خلال اربع ورشات هي :
- 1 . الديمقراطية التشاركية .
- 2 . المالية والجباية المحلية ، في التنمية الإقليمية .
- 3 . تسيير المدن الكبرى والتنمية المستدامة .
- 4 . الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص في تسيير الشؤون العامة .[13]

لقاء الحكومة – الولاة يومي 12 و 13 نوفمبر 2016.

عرف لقاء الحكومة – الولاة المنعقد يومي 12 و 13 نوفمبر 2016 الذي حمل "شعار الاقتصاد المحلي عامل مشجع للتنمية الوطنية "التأكيد على تبني الجزائر لخيار مشاركة المواطنين وتنظيمات المجتمع المدني في تسيير الشؤون العمومية على المستوى المحلي لتحقيق الحكم الراشد ، وهذا ما تجلى في مداخلة وزير الداخلية والجماعات المحلية في الجلسة الافتتاحية عندما قال : " رغم الجهد المبذول ، ورغم ما تقوم به الجماعات المحلية والمسؤولون المحليون في خدمة المواطن ، إلا أنه ما يزال مطلوبا منا ومنكم المزيد من الجهد ، حيث أن المحبذ هو أن يندرج عملكم ، من الآن فصاعدا ، ضمن شكل آخر من العلاقات بينكم وبين الإدارة وبينكم وبين المواطنين ، من خلال تحديد حاجياتهم وترتيبها والاستجابة لتطلعاتهم ، بل وعليكم مساعدتهم للانخراط في المسعى التشاركي الكفيل بتطوير الديمقراطية المحلية الحقة ". "[14]

تنظيم دورات تكوينية لفائدة رؤساء المجالس الشعبية البلدية حول الديمقراطية التشاركية

من خلال تنظيمها لدورات تكوينية لفائدة رؤساء المجالس الشعبية البلدية حول الديمقراطية التشاركية تكون الجزائر قد شرعت في الإعداد الجدي لتجسيد الديمقراطية التشاركية باعتماد الميزانية التشاركية التي تمكن المواطنين ومنظمات المجتمع المدني من المساهمة بشكل مباشر في تسيير الشؤون المحلية وفق مبادئ الحكم الراشد من خلال المشاركة في برمجة المشاريع التنموية في ميزانية البلدية .

وفي هذا الاطار نظمت وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية دورات تكوينية لفائدة رؤساء المجالس الشعبية البلدية حول الديمقراطية المحلية التشاركية سنة 2018 ، ومن أهم آليات تجسيد مشاركة المجتمع المدني التي تم التطرق اليها والتركيز عليها باعتبارها تطرح لأول مرة آلية الميزانية التشاركية .

و حسب ما جاء في دليل تطبيق الديمقراطية التشاركية في الجزائر الصادر عن وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية الذي تمت دراسته خلال هذه الدورات التكوينية فان تنفيذ الميزانية التشاركية سيتبع عند الشروع في اعتماد هذه الآلية سبع مراحل هي :

1 – الاطار القانوني والتنظيمي والتزام الجماعة المحلية :

ان اعتماد الميزانية التشاركية يستند الى الى الإرادة الحرة للبلديات حيث يتم تأكيد هذه الإرادة السياسية بمداولة من المجلس الشعبي البلدي تتضمن فعلا التزاميا لاعتماد الديمقراطية التشاركية في وضع وتسيير ميزانية البلدية . يشارك في تجسيدها المجتمع المدني .

2 – تكوين مسيري البلديات وأعضاء المجتمع المدني :

3 – التحسيس وتقديم المعلومات للسكان حول النهج التشاركي من اجل وضع الميزانية

4 – تنظيم منتدى المواطنين وتعيين ممثلي الاحياء

تمر هذه المرحلة بأربعة أنشطة هي :

ا . **التشخيص الإقليمي التشاركي** :ويهدف إلى تحديد احتياجات الاحياء

ب . **منتدى المواطنين** :يتم فيه تقديم ميزانية المواطن

ج . **تحديد أولويات المشاريع من طرف المواطنين** : يتم في هذه المرحلة تصويت المواطنين على أربعة مشاريع مشاريع لاقتراحها في الميزانية التشاركية .

د . **انتخاب مندوبي الاحياء** :**حيث** ينتخب كل حي ثلاثة مندوبين عنه

5 – تنظيم منتدى بلدي ووضع اللمسات الأخيرة على الميزانية التشاركية :

يتم في هذه المرحلة :تحيد المشاريع وإعداد التقدير المالي لها وفي نهاية الجلسة يحضر المندوبون التوقيع الرسمي من طرف السلطات المحلية على قائمة المشاريع المقررة من طرف مندوبي الاحياء .

6 – تصويت المجلس الشعبي البلدي على الميزانية الأولية التي تضم الميزانية التشاركية

7 – متابعة التنفيذ وتقييم الميزانية التشاركية : يقوم المندوبون بتشكيل لجان الميزانية التشاركية لمتابعة وتقييم الاشغال وتقديم تقرير نهائي عن تقييم العملية . [15]

المطلب الثالث : تعزيز مكانة المجتمع المدني في ظل التعديل الدستوري لسنة 2020

جاء التعديل الدستوري لسنة 2020 لتعزيز مكانة المجتمع المدني ، حيث أكدت المادة 10منه على أن الدولة تسهر على تفعيل دور المجتمع المدني للمشاركة في تسيير الشؤون العمومية ونصت المادة 16 على تشجيع الدولة للديمقراطية التشاركية على مستوى الجماعات المحلية ، لا سيما من خلال المجتمع المدني.

إلا أن أهم ما جاء في هذا المجال هو استحداث هيئة استشارية لدى رئيس الجمهورية هي المرصد الوطني للمجتمع المدني.[16]

وحدد المرسوم 21 – 139 المؤرخ في 12 أفريل 2021 المتعلق بالمرصد الوطني للمجتمع المدني مهام المرصد ومن بينها ما جاء في المادة الرابعة منه والمتمثلة في: "إبداء الرأي و التوصيات والاقتراحات في مجال ترقية مشاركة المجتمع المدني في وضع السياسات العمومية وتنفيذها على جميع المستويات وفق مقاربة ديمقراطية تشاركية "[17]

الخاتمة :

قطعت الجزائر أشواطا مهمة من أجل تجسيد مبادئ الحكم الراشد في تسيير الشؤون العمومية على المستوى المحلي الذي يتطلب مشاركة ثلاثة فواعل رئيسية هي الدولة والقطاع الخاص وتنظيمات المجتمع المدني خاصة منذ سنة

2012 التي عرفت إصدار حزمة من القوانين التي تندرج ضمن مسعى الاصلاح الذي باشرته السلطات العليا للبلاد.

ولتجسسيد هذا التوجه تضمن قانون البلدية وقانون الولاية آليات عملية لمشاركة المواطنين وتنظيمات المجتمع المدني في تسيير شؤونهم العامة.

ونظرا للنقائص التي ظهرت خلال الممارسة الميدانية وحالت دون تجسيد مبدأ المشاركة باشرت الجزائر عدة إصلاحات منذ سنة 2016 إلا أن الحراك الشعبي المبارك الذي قام به الشعب منذ 22 براير 2019 أدى إلى التفكير في إصلاحات جذرية لتفعيل دور المواطنين من خلال إعطاء أهمية خاصة لتنظيمات المجتمع المدني تجسدت في التعديل الدستوري لسنة 2020 الذي جاء لمعالجة الاختلالات الكبرى التي كانت تعيق أداء الجمعيات سواء في مرحلة التأسيس أو أثناء قيامها بمهامها ، إلا أن الوثبة الهامة في هذا المجال تمثلت في ،شاء هيئة استشارية لدى رئاسة الجمهورية هي المرصد الوطني للمجتمع المدني الذي يشكل الإطار الأمثل لتحقيق طموحات الفاعلين في هذا المجال .

ورغم أن الدستور نص على مجموعة من الإصلاحات إلا أن التجسيد الميداني لن يتحقق إلا بعد إصدار قانوني البلدية والولاية خلال هذه السنة وتعديل قانون الجمعيات وبعض النصوص التنظيمية ذات الصلة بالموضوع .

وقد خلصت الدراسة الى إحصاء مجموعة من النقائص التي تعرق أداء تنظيمات المجتمع المدني وتحول دون قيامها بالادوار المنتظرة منها في مجال تجسيد مبادئ الحكم الراشد على المستوى المحلي أهمها :

- إن هذه النصوص لا تتكلم صراحة عن منظمات المجتمع المدني ولكنها تتكلم عن مساهمة المواطنين ولذلك تساهم منظمات المجتمع المدني من خلال قياديها ومنخرطيها وهذا يؤدي إلى إضعاف مواقفهم واقتراحاتهم أمام المسؤولين المحليين .
- إن أقتصار مشاركتهم في المجلس الشعبي البلدي والمجلس الشعبي الولائي على مجرد الحضور دون إبداء الرأي وتقديم المقترحات يحول دون المساهمة الفعالة لهذه التنظيمات .
- اعتماد مختلف الجمعيات في تمويلها بنسبة كبيرة على المساعدات التي تقدمها لها الدولة يجعلها تحاول باستمرار التقرب من الهيئات المانحة وتجنب النقد والصدام معها ، مما يتسبب في إقصاء الكثير من الجمعيات الفاعلة في الميدان وحرمانها من المساعدات المالية .
- ان العلاقة بين منظمات المجتمع المدني والإدارة المحلية في كثير من الأحيان مبنية على الولاء ولذلك تعاني بعض الجمعيات الفاعلة من ضغوطات وتضييق سواء في الإجراءات الإدارية أو المساعدات المالية .

ولمعالجة هذه الاختلالات نقترح مايلي :

- الإسراع في إصدار النصوص التنظيمية التي تحدد الإطار القانوني لعمل منظمات المجتمع المدني وآليات مساهمتها في إرساء مبادئ الحكم الراشد على المستوى المحلي ، من خلال إدخال إصلاحات جذرية على قانون البلدية وقانون الولاية وقانون الجمعيات حتى تتماشى مع التوجه الجديد للسلطات العليا للبلاد الرامية إلى تمكين منظمات المجتمع المدني وإعطائها دورا أكبر في تسيير الشؤون المحلية.

- ضمان حرية واستقلالية منظمات المجتمع المدني في التأسيس والتنظيم والتسيير والعمل الميداني ووضع البرامج وتنفيذها من خلال نصوص قانونية واضحة .
- تبني رؤية واضحة في ما يتعلق بالديمقراطية التشاركية وآليات تجسيدها وخاصة في ما يتعلق بدور المجتمع المدني في المشاركة والرقابة والمساءلة والشفافية وتحديد مجالات وحدود تدخله في أعداد البرامج التنموية وإدراجها في ميزانيتي البلدية والولاية وممارسة الرقابة عليهما أثناء وبعد عملية التنفيذ .
- تدعيم المرصد الوطني للمجتمع المدني وتمكينه من الإمكانيات المادية والبشرية التي تمكنه من الاضطلاع بالدور المنوط به .
- الإسراع في تصفية مدونة الجمعيات والإبقاء على الجمعيات المتواجدة فعلا وتمارس نشاطها في الميدان.
- إعداد آليات دقيقة وشفافة لتقديم الدعم للجمعيات بما يتلاءم بأهمية نشاط الجمعية ومساهمتها في تكريس الحكم الراشد وفعاليتها في اقتراح وتجسيد مشاريع تساهم في التنمية وخاصة على المستوى المحلي وقدرتها على التعبير على الانشغالات الحقيقية للمواطنين .
- وضع منظومة قانونية صارمة وشفافة لضمان التسيير الجيد لمنظمات المجتمع المدني ومراقبة مدى تطبيقها لنظامها الداخلي والالتزام بالشفافية ومشاركة المنخرطين في إعداد البرامج وتنفيذها.
- الشفافية في تقديم إعانات الدولة لمنظمات المجتمع المدني بربطها بأهمية المشاريع المقترحة وحسن تنفيذها والابتعاد عن معايير الولاء والانتماء .
- تكوين الهيئات المسيرة لمنظمات المجتمع المدني من خلال برامج علمية ودقيقة تراعي خصوصيات وطبيعة الجمعيات ومجال نشاطها وإعداد برامج لمرافقتها.
- إلزام الهيئات المحلية تنفيذية ومنتخبة بالالتزام الصارم بالنصوص القانونية ذات الصلة بنشاط منظمات المجتمع المدني وتقديم كل التسهيلات التي تمكنها من القيام بدورها باعتبارها أحد أهم فواعل الحكم الراشد المحلي وشريكا لا غنى عنه لدفع عجلة التنمية المحلية .

الهوامش :

[1] نادية بونوة ، ***دور المجتمع المدني في صنع وتنفيذ وتقييم السياسات العامة ، دراسة حالة الجزائر 1989 – 2009*** ، مذكرة ماجستير ، جامعة الحاج لخضر باتنة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ، تخصص سياسة عامة وحكومات مقارنة ، 2009 – 2010 . ص. 38

[2] كريمة بقدي ، دور المجتمع المدني في ترسيخ آليات الحكم الراشد في الجزائر ، مجلة الاستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية ، جامعة محمد بوضياف ، المسيلة ، الجزائر ، المجلد 6 العدد 2 ، ديسمبر 2021 ، ص 1962

[3] احمد قيدارة ، الميزانية التشاركية كتكريس للديمقراطية المباشرة : مجالات التطبيق ببلدان الوطن العربي في موقع : مركز دراسات الوحدة العربية : تاريخ النشر 25 نوفمبر 2020 ، تاريخ الاطلاع : 11 جانفي 2023 ، على الموقع https://caus.org.lb/%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%8A%D8%B2%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B4%D8%A7%D8%B1%D9%83%D9%8A%D8%A9-%D9%83%D8%AA%D9%83%D8%B1%D9%8A%D8%B3-%D9%84%D9%84%D8%AF%D9%8A%D9%85%D9%82%D8%B1%D8%A7

[4] . رحماني جهاد ، عزوزي بن عزوز ، الديمقراطية التشاركية في المجالس المحلية المنتخبة في الجزائر : واقع وآفاق ، مجلة العلوم القانونية ولاجتماعية ، ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة زيان عاشور الجلفة ، الجزائر ، المجلد 03 العدد .1 ، جوان 2018 ، ص ص . 223 – 237 .

[5] . عمار بوضياف ، شرح قانون البلدية ، جسور للنشر والتوزيع ، الجزائر ، 2012 ، ص 153

[6] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، القانون 11 – 10المؤرخ في 22 يونيو 2011 ***يتعلق بالبلدية***

[7] عمار بوضياف ، شرح قانون البلدية ، **مرجع سابق**، ص 165

[8] . عمار بوضياف ، شرح قانون الولاية ، جسور للنشر والتوزيع ، الجزائر ، 2012 ، ص . 179

[9] . الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، ***القانون 12 – 07 المؤرخ في 22 يونيو يتعلق بالولاية***

[10] عمار بوضياف ، شرح قانون الولاية ، جسور للنشر والتوزيع ، الجزائر ، 2012 ، ص ص 190 – 191

[11] . سمية لكحل ، تكريس الحكم الراشد من خلال الشعبية المحلية ، مجلة العلوم القانونية ولاجتماعية ، ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة زيان عاشور الجلفة ، الجزائر ، المجلد 03 العدد . 01 ، جوان 2018 ، ص ص . 210 – 222 .

[12] باحمد بن صالح باعلي وسعيد ، دور المجتمع المدني في تجسيد الحكم الراشد في الجزائر (ولاية غرداية نموذجا) ، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر ، قسم العلوم السياسية ، 2012 – 2013

[13] République Algérienne Démocratique et populaire ; Ministère de l intérieur et des coollectivités locales ; ***3emeedition des rencontres Algero Françaises des Maires et des Responsables des collectivités territoriales*** ; Alger ; 25 et 26 Mai 2016 .Note d information envoyé au walis le 17 Mai 2016 .

[14] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، وزارة الداخلية والجماعات المحلية ، ***لقاء الحكومة – الولاة يومي 12 و 13 نوفمبر 2016*** (الجزائر : المطبعة الرسمية ، 2016) ، ص . 7 .

[15] . الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية ، دليل تطبيق الديمقراطية المحلية التشاركية في الجزائر للمستفيدين النهائيين من التكوين ، CNFPCL – OUARGLA-OCT 2018، ص ص . 50 – 60 .

[16] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،المرسوم الرئاسي 20 –442 المؤرخ في 30 دسمبر 2020 يتعلق باصدار التعديل الدستوري المصادق عليه في استفتاء أول نوفمبر 2020 ، الجريدة الرسمية رقم 82 بتاريخ 30 ديسمبر 2020

[17] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، المرسوم 21 – 139 المؤرخ في 12 أفريل 2021 يتعلق بالمرصد الوطني للمجتمع المدني